قمة التعاون الـ 34

.. طموح وتحديات

سمو الشيخ ناصر المحمد متوسطا مجموعة من الاعلاميين والصحافيين

ناصر المحمد استقبل عدداً من الإعلاميين المشاركين في تغطية القمة الخليجية

استقبل سمو الشيخ ناصر المحمد في قصر الشويخ أمس، عددا من الصحافيين والإعلاميين والكتاب المشاركين في تغطية أعمال الدورة الرابعة والثلاثين للمجلس الأعلى لقادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي تستضيفها البلاد خلال الفترة من 10 ـ 11 ديسمبر الجاري.

قال إن القمة ستعتمد إنشاء القيادة العسكرية الموحدة وأكاديمية خليجية للدراسات الإستراتيجية والأمنية

الجارالله: مشروع البيان للقمة الخليجية يتضمن بنوداً حول إيران وسورية ومصر ومسيرة السلام

قال وكيل وزارة الخارجية خالد الجارالله ان مشروع البيان الختامي للقمة الخليجية الـ 34 يتضمن عدة بنود في الشأن السياسي ابرزها العلاقات مع ايران والاتفاق النووي الايراني ـ الغربي والوضع في سورية ومصر ومسيرة السلام في الشرق الاوسط. جاء ذلك في تصريح خاص للجارالله لـ «كونا» عقب انتهاء الجلسة الثانية لاجتماع المجلس الوزاري للدورة 129 التحضيرية للدورة 34 للمجلس الاعلى لاصحاب الجلالة والفخامة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وقال الجارالله ان البيان الختامي للقمة «سيتضمن اشارة ايجابية للعلاقات مع ايران» بالاضافة الى «ترحيب دول مجلس التعاون الخليجي بالاتفاق التمهيدي الذي وقعته مجموعة دول (5+1) مع ايران في جنيف في الـ 24 من نوفمبر الماضي».

واشار الى وجود بند يتعلق بالوضع في سورية «ورؤية دول مجلس التعاون الخليجي لمعالجة الوضع فيها والمتمثلة في المشاركة في مؤتمر (جنيف 2) بما يؤدي الى تشكيل حكومة انتقالية سورية وفق بيان (جنيف 1)».

ولفت ايضا الى وجود بند يتعلق بالوضع في مصر، موضحا ان البيان الختامي يتضمن «تأكيد دول مجلس التعاون الخليجي على خيارات الشعب المصري وعلى الحفاظ على امن مصر واستقرارها ووقوف دول المجلس الى جانب مصر».

واضاف الجارالله ان هناك بندا يتعلق بمسيرة السلام في الشرق الاوسط، مبينا ان البيان الختامي يتضمن «تأكيد دول مجلس التعاون الخليجي على ان السلام العادل لا يمكن له ان يتحقق الا بانسحاب اسرائيل الكامل من الاراضي العربية المحتلة عام 1967 وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وفقا لما نصت عليه قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية».

جانب من الاجتماع التكميلي للمجلس الوزاري في دورته الـ 129 التحضيرية للدورة الـ 34 للمجلس الأعلى لمجلس التعاون

وفي الشأن العسكري قال الجارالله ان «قمة الكويت ستعتمد انشاء القيادة العسكرية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي الى جانب انشاء اكاديمية خليجية للدراسات الاستراتيجية والامنية بالاضافة الى انشاء جهاز للشرطة الخليجية لدول المجلس (الانتربول الخليجي)».

اما في الجانب الاقتصادي فقال الجارالله ان «البيان الختامي يتضمن موضوعات اقتصادية تتعلق بمسيرة مجلس التعاون الخليجي، حيث هناك موضوعان بارزان الاول الربط والامن المائي والثاني مشروع سكة حديد مجلس التعاون الخليجي ومن ثم اعتماد الشركات الاستشارية لاعتماد التصاميم الهندسية الاولية للمشروع لاستكمالها في عام 2014 حيث نتوقع تشغيل المشروع عام 2018».

وحول شؤون الانسان والبيئة في مشروع البيان الختامي، قال ان «هناك تركيزا في الاهتمام بالشباب وتنمية قدراتهم وضرورة الاستمرار في تنظيم المؤتمرات والورش التي تتناول تطلعات واهتمامات الشباب».

واكد انه تم خلال الجلسة الثانية للاجتماع التكميلي الاتفاق على مشروع البيان الختامي ومشاريع القرارات. وانه كان هناك توافق واضح من وزراء الخارجية دول مجلس التعاون الخليجي حول ما سيرد في البيان الختامي من بنود تتعلق بمسيرة مجلس التعاون».

وأكد ان قمة الكويت الخليجية «تأتي في ظروف دقيقة وأوضاع غير مستقرة في محيطنا العربي مما سيستدعي ان يكون هناك لقاء وتشاور وتنسيق بين اصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون الخليجي ليتدارسوا القضايا المتعلقة بمسيرة المجلس والقضايا الاخرى الاقليمية والدولية».

وحول مشاريع القرارات التي تم بحثها في اجتماع المجلس الوزراي، قال الجارالله ان وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي رفعوا الى اصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون الخليجي مشاريع القرارات التي اعدتها لجنة الصياغة للقمة حيث سيتم اعتمادها من قبل القادة.

واعلن الجارالله انه سيصدر عن القمة الخليجية الحالية «اعلان الكويت» «الذي سيركز وبشكل اساسي على الجانب الاقتصادي من مسيرة مجلس التعاون الخليجي لما في ذلك من اهمية وارتباط مباشر بمصالح ابناء دول المجلس ومساس لاحتياجات حياتهم اليومية».

وأشار الى ان «اعلان الكويت» «سيشكل منطلقا للعمل الاقتصادي المستقبلي لدول مجلس التعاون الخليجي، كما انه سيشير ايضا الى القرارات الاقتصادية المهمة التي صدرت في مجلس التعاون الخليجي والتي تشكل محور العمل في اطار المجلس».

واكد أن «اعلان الكويت» يأتي «ادراكا من الكويت للاوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها المنطقة ودول العالم نتيجة لتداعيات الازمة الاقتصادية العالمية وايمانا من الكويت بأهمية العمل الاقتصادي في اطار مجلس التعاون الخليجي».

نشدد على ضرورة أن تلعب السعودية والكويت دورا فاعلاً في رأب الصدع بين الأشقاء في مصر

الدخيل لـ «الأنباء»: دول التعاون مطالبة بتعزيز الوحدة بينها قبل فوات الأوان

محمد هلال الخالدي

شدد المفكر السعودي أستاذ علم الاجتماع السياسي د.خالد الدخيل على أهمية قمة دول مجلس التعاون الخليجي 34 التي تجري حاليا في الكويت، وقال في لقاء خاص مع «الأنباء» ان المنطقة تمر بمنعطف خطير جدا يتطلب مواقف حاسمة وإعادة حسابات جذرية من قبل قادة دول المجلس، وحدد بدقة عاملين اعتبر أنهما يشكلان ضرورة قصوى للبدء بهما وهما أولا الاصلاحات الداخلية في كل بلد من بلدان دول مجلس التعاون الخليجي، وثانيا تعزيز منظومة دول المجلس نحو مزيد من الوحدة بأي صيغة ممكنة تضمن لهذه الدول قوة أكبر من قوة كل دولة على حدة، خاصة في ظل التحولات السياسية الكبرى التي تشهدها المنطقة مع التغيير الكبير الذي تشهده خارطة التحالفات الدولية، كما شدد على ضرورة أن تلعب دول المجلس دورا أكبر لضمان استقرار مصر كونها الداعم الأكبر لأمننا، وتطرق كذلك لمواضيع ذات أهمية بالغة نفصلها في الحوار التالي:

د. خالد الدخيل متحدثا للزميل محمد الخالدي

بداية كيف تقرأ مستقبل منظومة دول مجلس التعاون الخليجي في ظل التصريحات الأخيرة حول الاتحاد؟

● لا شك ان هذه القمة تنعقد في فترة حرجة جدا، صحيح أنه يقال مثل هذا الكلام في كل قمة خليجية، لكن هذه المرة تختلف تماما، فهي تمثل بالفعل نقطة مفصلية في واقع المنطقة نتيجة لتتابع الأحداث الكبرى التي تجري حاليا في مساحة واسعة من الوطن العربي والشرق الأوسط عموما وفي وقت واحد، وأخشى حقيقة ألا تكون هذه القمة بمستوى الحدث خاصة في ظل غموض القرار الخليجي الموحد تجاه ما يجري في سورية ومصر والاتفاق الأميركي الإيراني، فهذه القضايا تحتاج لحسم وموقف موحد يعبر حقيقة عن دول المجلس بوصفها منظومة واحدة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى التصريح المفاجئ الذي أعلنه وزير الدولة للشؤون الخارجية العماني يوسف بن علوي حول رفض التحول إلى صيغة اتحاد بين دول المجلس يشكل تهديدا حقيقيا لأمن هذه الدول، ليس لأن سلطنة عمان ضد فكرة الاتحاد، فهذا من حقهم أن يوافقوا أو يرفضوا، لكن المشكلة في توقيت طرحها قبل انعقاد القمة بيومين.

لكن هذا الموقف العماني ليس جديدا، سبق ان ردده وزير الخارجية العماني يوسف بن علوي سابقا، فلماذا تتفاجأون الآن؟

● صحيح، والاشكالية ليست في موقف سلطنة عمان من فكرة الاتحاد، فهذا كما قلت من حقهم، وبالامكان مناقشة هذا المشروع داخل القمة والخروج بموقف يرضي جميع الأطراف، كأن تتفق الدول الخمس الأخرى المؤيدة للاتحاد وتعتذر سلطنة عمان في هذا الجانب، ثم تناقش صيغة الاتحاد هل هي كونفيدرالية أم فيدرالية أم توحيد وزارات معينة وغيرها.. الاشكالية تكمن في التهديد بالانسحاب من المنظومة.

ماذا تتوقع لمستقبل منظومة دول مجلس التعاون الخليجي في ظل التهديدات العمانية بالانسحاب في حال اقرار الاتحاد؟

● أولا تم الاعلان أنه لن يتخذ قرار حاسم حول مسألة الاتحاد في هذه القمة، لكن من الممكن مناقشة الموضوع وموقف سلطنة عمان واستطلاع مواقف بقية الدول، ونحن نعرف على الأقل أن السعودية والبحرين وقطر مع فكرة الاتحاد، في حين لم تعلن الكويت والامارات موقفها بعد، وعمان أعلنت رفضها. أعتقد بالامكان إيجاد صيغة توافقية تضمن بقاء سلطنة عمان في المنظومة وبعلاقات طيبة مع دول المجلس الأخرى التي يمكن أن تعقد اتحادا يضمن لها موقفا موحدا وقويا تجاه المتغيرات الاقليمية، وفي حال إقرار صيغة تحول التعاون إلى اتحاد كامل فبالامكان مواصلة المسيرة بدون عمان، وستبقى أيضا دولة شقيقة وجارة مهمة، هذا لا يخلق تعارضا وعداء بالتأكيد، بل أعتقد أن سلطنة عمان عندما ترى الاتحاد ناجحا ستعود وتنضم إليه.

وما الخيارات الأخرى المتاحة لدول مجلس التعاون الخليجي؟

● أولا: علينا أن نفهم أن الدول العربية بأكملها أصبحت أشبه بجدار متصدع، فقدت الكثير من عوامل القوة، ولم يتبق من الدول الكبرى سوى مصر والسعودية، ومن هنا يجب أن نفهم موقف السعودية مما حدث في مصر، لكن ما الخيارات المتاحة؟ لا يوجد، ولا يمكن للمملكة أن تقف متفرجة على انهيار مصر التي تعتبر أهم وأكبر الدول العربية، وهي الداعم الأول لأمن واستقرار دول الخليج، يجب أن يفهم أبناء دول مجلس التعاون الخليجي أن استقرار مصر وقوتها هما ضمانة لنا نحن في الخليج، والمسألة ليست كرها في الاخوان المسلمين على الاطلاق كما يروج البعض.

من هنا أقول بكل وضوح وأشدد على ضرورة أن تلعب السعودية والكويت وبقية دول المجلس دورا أكبر وفاعلا في رأب الصدع بين الأشقاء في مصر، فيجب أن تبادر السعودية الى عقد مؤتمر مصالحة وطنية تجمع فيه الأطراف والقوى الوطنية المصرية ويتم الاتفاق على برنامج عمل وصيغة توافقية للحكم قبل انهيار الدولة.